

ملحوظات المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الاجتماع الخاص المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

والمركز الدولي للأمن الرياضي، المعنون "تبادل المعلومات عالمياً

من أجل تسهيل التحقيقات والتقاضى في قضايا التلاعب بنتائج المباريات:

من مستوى اللاعبين إلى مستوى المسؤولين عن إنفاذ القوانين"

الدوحة، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/٣٠

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص امتناني لمعالي رئيس مجلس الوزراء القطري لتشريفنا بحضوره بين ظهرانينا اليوم.

وأودُّ أيضاً أن أتوجّه بالشكر إلى المركز الدولي للأمن الرياضي ورئيسه السيد محمد حنزاب للتعاون ومضافرة الجهود مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على تنظيم هذا الاجتماع.

إنّ هذا الاجتماع يتيح إطاراً هاماً لتبادل آراء الخبراء بشأن الاستراتيجيات والخطط الرامية إلى التصديّ لخطر الإحرام في قطاع الرياضة العالمي، وذلك من منظور التحقيقات والملاحقة القضائية، على المستويين الوطني والدولي.

وقد تبين من قضايا طُرحت مؤخراً أنّ هناك حاجة ماسّة إلى اتخاذ تدابير فعّالة للتصديّ للتلاعب بنتائج المباريات.

فهذا التلاعب ليس "مجرّد" انتهاك للقواعد الرياضية، وإنما له علاقة أيضاً بالعدالة الجنائية، بل كذلك بثقة الجمهور.

إنّ التلاعب في الرياضة يُعتبر على نحو متزايد انتهاكاً يخلُّ بنزاهة المباريات، ويقوّض القيم الاجتماعية والتربوية والثقافية التي تُعليها الرياضة والأحداث الرياضية الدولية.

وقد تبين أنّ الروابط بين التلاعب بنتائج المباريات وسائر الأنشطة الإجرامية تشكّل تحديّاتٍ إضافيةً أمام المحقّقين وسلطات إنفاذ القوانين.

وقد أصبح يُنظر بصورة متزايدة إلى التلاعب بنتائج المباريات على أنه جريمة ينبغي التصديّ لها من خلال تدابير تشريعية مُعدّة خصيصاً لهذا الغرض وصلاحيات فعّالة في مجال التحقيقات، ولا سيما بالنظر إلى صلة هذا التلاعب بالجريمة المنظّمة والفساد وغسل الأموال.

وبفضل ما يزره به مكتب المخدّرات والجريمة من خبراء في مكافحة الجريمة بكل أشكالها، وما له من باع طويل في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في هذه المجالات، فإنه أقدر على توفير الدعم للدول الأعضاء تبعاً لاحتياجاتها، من أجل التصديّ للروابط بين التلاعب بنتائج المباريات والجريمة المنظّمة والفساد وغسل الأموال وسائر أشكال الجريمة.

ولا يزال مكتب المخدّرات والجريمة أيضاً ملتزماً بضمان التآزر مع سائر أصحاب المصلحة من أجل تعزيز أوجه التكامل وتفاذي تشبّت الجهود.

وإنّ أتباعُ نهج يجمع بين أصحاب مصلحة متعدّدين يقتضي مشاركة مختلف الجهات الفاعلة، من هيئات رياضية وسلطات عمومية وقطاع خاص، بما يشمل شركات المراهنات.

وبغية تعزيز هذا النهج، وقّع مكتب المخدّرات والجريمة مذكرة تفاهم مع اللجنة الأولمبية الدولية، وأصدر بالتشارك معها دراسة عن "نهج التجريم لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات والمراهنات غير القانونية".

ونحن كذلك بصدد العمل مع المركز الدولي للأمن الرياضي على إعداد دليل، تستعين به السلطات المعنية بالتحقيقات وإنفاذ القوانين، بشأن التلاعب بنتائج المباريات والمراهنات غير القانونية، وصلاتها بسائر الأنشطة الإجرامية.

ويسعدني للغاية أن أعلن أننا نعزّز اليوم هذه الشراكات بتوقيع مذكرة تفاهم مع المركز الدولي للأمن الرياضي.

إنّ مذكرة التفاهم هذه سوف تساعد في ترسيخ تعاوننا مع المركز الدولي للأمن الرياضي وتعزيز هذا التعاون والمضي فيه لوضع حدّ للتلاعب بنتائج المباريات والمراهنات غير القانونية، ولصدّ الفساد في سياق المناسبات الرياضية الكبرى، مع التركيز بصفة خاصة على بناء القدرات وإحداث أدوات تقنية.

إنني على ثقة بأننا ستمكّن، يداً بيد، من ردع المجرمين وتعزيز النزاهة الرياضية.

أتوجّه إليكم مجدداً بجزيل الشكر، وأتطلّع إلى أن يؤتي هذا الاجتماع أكله.